

الأحد 07-11-2010

1164- شروط جديدة للمرشح: أن يثبت أنه "سليل العنصرين"!!

تعتة الوفد

قلت مرارا، وأنا أدعى الخجل، أنني لم أنضم إلى أي حزب سياسي (أو غير سياسي)، ولم أفخر بذلك أبدا، فهي صفة سلبية مهما كانت مبرراتها، وقد كانت لي بطاقة انتخابية، وشاركت في الانتخابات منذ كنت طالبا في كلية الطب، ولم أنتخب المرحوم جمال عبد الناصر رئيسا، لا لأنه كان سيئا، أو دكتاتورا لا سبحانه، ولا لأنني كنت رجعيًا ابن رجعي، ولكن لأختير - مع بعض الأصدقاء الأشقياء - جديّة الانتخابات آنذاك، كان ذلك على ما أذكر في أوائل صيف 1956، كنا طلبة جامعة من سكان مصر الجديدة، وقررنا - على سبيل التجربة - ألا نعطي أصواتنا لجمال عبد الناصر، مجرد اختبار جديّة الانتخابات، وطلعت النتيجة المعروفة، (التسعات إياها!)، لكن من بين مئات الأصوات التي سجلت أنها قالت "لا" جاءت دائرة مصر الجديدة الأولى، فقد سجلت صناديقها أكثر من ستمائة صوتا (على ما أذكر) قالوا "لا"، وكان منظرها ميمزا مقارنة بالأصفر الكثيرة التي وردت من سائر محافظات القطر أمام لفظ "لا" (ولا مؤاخذة)، وهكذا - وبأية درجة من التجاوز - نجح القائمون على صناديق الانتخاب في مصر الجديدة في الامتحان الذي وضعناه فيه، وسجلوا أصواتنا كما سودناها، إلخ...

روح يا زمان تعالى يا زمان، (حتى ولو في ذلك إعادة:) حاولت أن أستعمل بطاقتي الانتخابية مرة أخرى في انتخابات رئاسية أخرى، بعد أن صرت طبيبا جدا: كنت أزور المرحومة خالتي في السعديين مركز منيا القمح، وقلت لابن خالي أنني قرأت أنني أستطيع أن أدلي بصوتي في أي مكان في الجمهورية ما دامت لدى بطاقة انتخابية صالحة، ولم يكن ذلك خشية الجنيه العرامة، ولكن ربما كان من باب أن أدعى أمام نفسي أنني مواطن صالح أساهم في اختيار رئيسي، (أو عدم اختياره)، ولم يكن هناك أكثر من مرشح، ولم نكن نعرف ماذا سوف يكون الحال لو طلعت النتيجة أن 55% (مثلا) من الشعب لا يوافقون عليه، وكان بديهيا أن الدستور قد وضع ترتيبات لهذا الاحتمال المستحيل، وبما أنه مستحيل، فلم ينتبه إلى التفكير فيه أصلا واحد من أمثالي (وربما ولا واحد من أمثالهم!!)،

المهم كانت الساعة الحادية عشرة صباحاً، قلت لابن خالي المكلف من قبل العمدة -شقيقه- بإدارة الانتخابات: أريد أن أدلي بصوتي في الدوّار، فتساءل باستغراب "ماذا؟" قلت له لأن اليوم هو يوم التصويت الوحيد، وقد قرأت أن هذا جائز في أى مكان في جمهورية مصر، فاعتذر أنهم قفلوا الصناديق، قلت له لكن موعد التصويت ممتد حتى الخامسة مساءً، فرد أن الكشف كلها امتلات، وأقفلت، سألته كيف امتلات هكذا مبكراً، قال بطيبة جازمة، وشهامة مصرية ريفية كريمة، ولهجة شرقاوية جميلة: عملنا الازم، سدّنا لجميع من بالكشف: الحى والميت، ومن في الكويت وليبيا، وكله تمام واخمد الله"، قلت له دون شرح أسبابي، أن هذا أربك حساباتي، فقد كنت على وشك شد الرحال إلى بلدنا في الغربية قبل عودتي للقاهرة حيث لجنتي في مصر الجديدة، وأنى بذلك سوف اصل بعد الخامسة مساءً وتكون صناديق الانتخابات قد أغلقت، فابتسم وهو يشفق على تواضع ذكائى السياسى ورد قائلاً: "لا تشغل بالك يا دكتور، سوف تلقاهم قد انتخبوا لك منهم لحاهم، كما فعلنا نحن هنا تماماً، فكل القاصمين على الصناديق حريقون ألا يغزّموا الناس، حرام!! ويبدو أن دلالة كل ذلك قد وصلت إلى بطاقتى الانتخابية من ورائي، كما يبدو أنها طلعت أذكى منى سياسياً، فضاعت، اختفت، ولم أفكر أن أجدها حتى تاريخه.

لا... لا.. عندك، للأمانة فكّرت في أن أستخرج "بدل فاقد" لبطاقتى الهاربة، وذلك بفضل بعض ما تعلمته من شىخي نجيب محفوظ لا حقاً هكذا: حين شرفت بصحبته مؤخراً عدداً من الستين، ذلك الإنسان المصرى الوفدى الديمقراطى جداً، كانت تأتى بين الحين والحين سيرة عدم جدوى الانتخابات مثلما تثار هذه الأيام، فكان يصلنى منه في كل مرة أنه ملتزم بأن يساهم مع مواطنيه كأى مواطن عادى بهذه المشاركة الضرورية، مهما بلغت ظروفه الشخصية، ومهما قال كل من حوله أن صوته لن يفرق، وهكذا وصلتني منه رسالة شديدة الدلالة جعلتني أخل أكثر من موقفى السالف الذكر، وهكذا فكرت في استخراج بدل فاقد، لكن يبدو أن الذى منعتي وأعادنى إلى سلبيتي، كان أقوى من رسالة شىخي لى، واستسلمت لعصيان بطاقتى المستقلة، ورجحت أن حالتى كانت - وما زالت - مستعصية .

لا يوجد معنى لأن أكرر من جديد أننى لا أعتبر أن "الديمقراطية هى الحل" بكل هذه البساطة الذى يتكرر بها هذا الشعار، ذلك أن من يتمعن في عدد القتلى الذين نحرهم باسم الديمقراطية الأمريكية المالية الكابيلالية، وأيضاً الذى يتتبع دور المال الجرم والإعلام الخبيث في تحديد مصائر الناس عبر العالم، لا بد وأن يدرك - وهو يردد هذا الشعار البراق - أن الديمقراطية الحالية ليست إلا مرحلة اضطرارية حتى نبدع الحل الحقيقى، غالباً: العثور على وسائل تقنية أخرى، وإبداعات سياسية عملية أخرى، تضمن مساهمة عامة الناس في اتخاذ قراراتهم، وتحمل مسئوليتها، في تقرير مصيرهم، (جاء بعض ذلك في مقال لى هنا بعنوان "دَمَقَرَطُ بالديمقراطية، حتى يأتيك العدل بالحرية"، (الوفد بتاريخ 2009/8/5)

ليكن: ولنمارس -مرحليا جذر- ما يسمى ديمقراطية حتى يعيورها وقصورها وخيبتها القوية. لكن بالله عليكم: هل ما يجري "هنا/ الآن" له أية علاقة بما يسمى ديمقراطية ، حتى تلك المعروضة على الساحة بكل نقائصها هكذا ؟

ما هذا الذي يجري تحديدا؟

لماذا كل هذه المصاريف واللافات والتنظيمات والتصريحات والوعود إلخ؟؟.

يا خيرا!! انتهى المقال مع أنني كنت أنوى أن أتقص المرشحين بعد فحص حال الناخبين (الذي اعتبرت نفسي -بغير وجه حق- ممثلا لهم)، لعلى أتفهم دوافع أفضلهم للترشيح مجلس الشعب هذه الأيام بالمطروحة. دع انتخابات الشورى جانبا فما فات قد فات، ثم دع انتخابات الرئاسة جانبا جدا فهذا كلام سابق لأوانه ومن العيب أن نسبق الأحداث (لعله خيرا). كنت أنوى أن أتقص ذلك المواطن المصرى المتحمس، الذى استخار الله، فدفعه حسه السياسى، وشعوره بحاجة شعبه قبل أهل دائرته، إلى الاستفادة من قدراته السياسية والاقتصادية، والتربوية والقيادية الفائقة الجودة، فراح يتقدم للترشيح للانتخابات القادمة، وإذا به يواجه بكل هذه التصعيبات المتصاعدة، لكنه ما زال يواصل محاولة التغلب عليها،

لكن انتهى المقال إلى عودة، وإلى أن يحين ذلك أقترح مؤقتا اقتراحا ساخرا، وأخر جادا:

الاقتراح الأول (السلى الساخر): أقترح أن يضاف إلى شرط حصول المرشح على شهادة بأنه مصرى، أن يرفق معها شهادة أخرى من قسم الشرطة التابع له، مدعمة بتوقيع أربعة شهود عدول من أهل الحى، ممن يعرفون أهله، ودين أهله، بأنه يتمتع بصفات إضافية، ليس فقط بأنه مصرى، ولكن أيضا بأنه:

1- " كرم العنصرين

2- سليل المخلصين المؤمنين

3- وحامى الأمة في وقت الشدايد

4- وشقأق السكك للواردين "

الاقتراح الثانى: (الإيجابى المتواضع) : أن يصدر تشريع سريع، حتى لو احتاج الامر إلى تعديل دستورى للتغلب على صعوبة شرط السن (أسوة بتعديل الكوتة: بالتاء لا بالسين)، بأن يكون حق الانتخاب لمن يحمل رقما قوميا، وخلص. فى رأي أن هذا هو بداية الحل (وليس الحل).

(ولتذهب بطاقتى الانتخابية المختلفة إلى الجحيم).